

فقدت تقريرا اضافيا عنها . واصدر المجلس الوطني قرارا سجل فيه انه « بعد أن اطلع على مسار الحوار العربي الازروبي ، ودرس الدور الفاعل الذي قامت به منظمة التحرير كجزء من الجانب العربي يؤكد اهمية هذا الحوار ويعبر عن ارتياحه لاستكمالها وللتقدم الذي حققته بعض دول المجموعة الأوروبية في مواقفها من قضية فلسطين والاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية . ودعا المجلس دول المجموعة لتطوير موقفها الذي عرضته في بيان تونس وتجسيد هذا الموقف سياسة عملية تعارض الاحتلال الاسرائيلي وتسهم في تمكين شعب فلسطين من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة في وطنه » . وانتخب المسؤول عن الحوار في المنظمة عضوا في القيادة الجديدة واصبح الحوار مهمة من مهام عضو في اللجنة التنفيذية .

وانشغل الجانب العربي بعد اجتماع تونس بتقويم مسار الحوار . وقامت منظمة التحرير بدور خاص في هذا التقويم بحكم المكانة الخاصة التي احتلتها داخل الحوار كما ساهمت في التأثير على الموقف الازروبي مع عدد من الدول العربية كي يصدر تصريحه الجديد الذي يطور فيه تصريح ٦ نوفمبر (تشرين الثاني) وقد قام المسؤول عن الحوار بزيارة ناجحة لمانيا الغربية في شهر يونيو (حزيران) ١٩٧٧ . سبقها اتصال مفيد بالهيئة الأوروبية ببروكسل خلال مشاركته في اجتماع لجنة الثقافة والعمل .

وحرصت منظمة التحرير ان تتقدم للدول العربية عن طريق الامانة العامة للجامعة بمذكرة تقوم فيها مسار الحوار خلال سنته الثانية اسوة بما فعلته في السنة الاولى وقد عرضت في هذه المذكرة للمرحلة الجديدة التي دخلها الحوار بعد اجتماع تونس . والتي انتقل فيها من البحث في المبادئ والعموميات الى البحث في التطبيق والتفاصيل واوجزت حصيلة عملية التقويم التي تمت . وشرحت اسباب الركود الذي احاط بالحوار قبل اعلان تصريح لندن ثم قومت التصريح ورأت فيه تطورا محدودا لبيان ٦ نوفمبر (تشرين الثاني) . بما تضمنه من نص على ان حل النزاع في المنطقة لن يكون ممكنا ما لم يترجم الحق الشرعي للشعب الفلسطيني في ان يعطي تعبيراً حقيقياً لكيانه الوطني الى واقع يأخذ في الاعتبار ضرورة اقامة وطن لهذا الشعب ، وبقراره انه « لا يمكن ضمان امن دول المنطقة عن طريق احتلال الاراضي بالقوة » ، وبإشارته غير المباشرة للسياسة الاسرائيلية التوسعية حين طالب الاطراف « ان تمتنع عن اي تصريح او سياسة يمكن ان تشكل عقبة امام السعي الى السلام » . واوضحت المذكرة ان طبيعة المرحلة الجديدة تكشف عن اهمية التقدم بالجانب السياسي من الحوار .

وتبين بالنسبة للجانب الفني منه اهمية استكمال الدراسات الاولى ، واهمية ايجاد مناخ صالح عن طريق مضاعفة الاتصال بين الخبراء والتوعية الاعلامية التي تقدم الحوار لشعوب المنطقتين . وحددت متطلباتها على رسم السياسة العامة للحوار سياسيا وفنيا « بتحديد الاهداف السياسية التي يبغى الجانب العربي الوصول اليها ، والقضايا السياسية التي يطرحها للبحث مع ترتيبها بحسب الاولوية . والاتفاق على الاستراتيجية العربية في شتى مجالات التعاون ، وتحديد المشروعات التي تقدم للبحث » . وعلى صعيد التمويل اللازم « لتنفيذ هذه الاستراتيجية على المدى القصير وعلى المدى الطويل والتحديد الواضح لمصادر هذا التمويل والاساليب الانفاق منه » . وعلى صعيد « تطوير الجهاز الكفوء القادر على النهوض بمتطلبات الحوار وتحقيق انتظام سير العمل » . وانتهت المذكرة باقتراح محدد لتوفير هذه المتطلبات .

كما حرصت منظمة التحرير ان تتقدم بمذكرة اخرى تطلب فيها من الامانة العامة ورئاسة